بل لا يبعد ان يقال انه اقرب من الاول وفيه ايضا مبالغة في المدح وذلك لافادة سكر المسند اليه وجعل خبره فعلا التخصيص وقطعا عند السكاكي وعند الشيخ ايضا على ما رواه المص والمعنى ان ثلثة لا حاجة عرها هي التي تشرق الدنيا ببهجتها وهي شمس الضحى وابو اسحق والقمر كما في قول الاخر له والمشرقات النيرات ثلثة الشمس والقمر المنير وجعفر له ولا يتوهم انه نكرة فلا يصح الابتداء به لعدم التخصيص لان التخصيص موجود فيه كما في رجل جاءني وقد سلف الكلام عليه على ان ابن الدهان قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت

قال رحمه الله

وما احسن ما قال يعني ابن الدهان قوله لان بعضها مختص بالباس يعني لو قال جميع ما ذكر غير مختص بهما فان كان المحكوم عليه المجموع من حيث هو مجموع فهو غير مختص صحيح لان البعض مختص بهما فالمجموع من حيث هو ايضا يكون مختصا بهما وكذا ان كان كل فرد كان المحكوم عليه المجموع لان الحكم اجمالي فيكون كل فرد محكوما عليه بانه غير مختص بهما قوله متعلقات الفعل يجوز فتح اللام وكسرها وذلك ان نظر الى ان المعمول فرع على عامله ومتعلق به فلفظ المتعلقات بالكسر وان نظر الى جانب المعنى والحقيقة حيث يقال تعلق الفعل بكذا فبفتح الفتح قوله الفعل مع المفعول سيذكر في الشرح في بحث الكنايه ان كلمة مع انما تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع الوزير وقد عرفت مما مر انما ان الفعل كل واحد من الفعل ومتعلقه فرع على الاخر من جهة فيجوز ان يقال ذكر الفعل مع المفعول كما في هذا او ان يقال ذكر المفعول مع الفعل كما في قول المص من ذكره معه في احد الوجهين وقوله بعده فاذا لم يذكر معه في احد الوجهين ايضا وهذا بنا على ما ذكره والا فقد عرفت كلية كون ما بعد مع متبوعه غالبا قوله ومهد لذلك مقدمة كون تلك المقدمة ممهدة لجميع ما ذكره في هذا الباب غير واضح لانه ذكر فيه ثلثة اشياء حذف المفعول والتقديم وتقديم بعض المعمولات على بعض ولا دخل للمقدمة في الاخيرين قوله او ذكر الفعل مع كل منهما في هذا الوجه زيادة قرب لفظي من حيث ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شي واحد بخلاف الوجه الاول لكن الاول ارجح معنى لان الكلام في احوال متعلقات الفعل لا في احواله نفسه ولفظا ليوافق قوله فاذا لم يذكر معه فان المسند اليه في لم يذكر له هو المفعول كما صرح به الشارح وذلك لتصريح المص به في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا المختصر حيث قال فمقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول واما بالنظر الى مجرد عبارة المختصر فيمكن ان يكون المسند اليه هو الفعل ويتوجه النفي الى القيد كما هو القاعدة الشايعة في دخول النفي على كلام فيه قيد كذا قيل

قلت في كون عبارة الايضاح دالة على ان الضمير في لم يذكر ينبغي ان يرجع الى المفعول خفا وانما يظهر لو قال ولم يذكر معه

مفعول ولو قيل بان الوجه الاخير راجح من جهة اللفظ على الاطلاق لم يبعد وذلك لان الضماير الاول يجري على نسق واحد وكذلك الضماير المفردات ويكون ضمير قوله فاذا لم يذكر ايضا للفعل ومن خلى الذوق وشانه ادرك ان حق ارجاع الضماير المذكورة ان يكون الى الفعل لو توقفها عنها في سياق قول المص الفعل مع المفعول الخ فتامل قوله اي يلتبس الفعل بكل منهما قيل في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح بقوله كل منهما وقوله فيما مر اي ذكر كل من الفاعل والمفعول الكل الافرادي اي كل واحد واحد بل الكل المجموعي والمعنى ان الغرض من ذكرهما معا افادة تلبس الفعل بهما معا وكلامه مبني على انهما مجتمعان ولذلك قال فيما بعد من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع بلفظ الواو ولم يقل او على من وقع فلا مسامحة وكلامه في الشرح صريح في ان مراده ذلك حيث قال الاتري انه اذا اريد تلبسه من وقع منه فقط الخ ولا يبعد ان يقال في هذا المقام لا ضرورة ملجية للشارح الى ارجاع ضمير ذكره في احد الوجهين وبه الى كل من الفاعل والمفعول بل هو راجع الى الفاعل اي الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فيما هو معلوم ثبوته للفاعل وهو ان الغرض من ذكره معه افادة تلبسه به فيكون المفعول مثله في ذلك كما في قول الشاعر

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها

حيث ارجع الضمير الى المشبه به وقول المص افادة وقوعه مطلقا يؤيد هذا المعنى لا سيما على تفسير الشارح مطلقا والا لقال لافادة وقوعه مطلقا او وقوعه من فاعله فقط او الى المفعول اي في ان الغرض من ذكر المفعول مع الفعل افادة تلبسه اي الفعل به اي بالمفعول كما هو شان الفاعل معه كما تقول هذه المراة كالبطل الشجاع في مقابلتها الابطال وح يكون معنى قوله مطلقا انه مطلق عن التقييد بالمفعول ويقال في بيانه اذ لو اريد ذلك لقيل ضربت من غير ذكر المفعول لكونه عينا لا يقال المشبه والمشبه به هو الفعل المقيد بكونه مع الفاعل او المفعول لا احدهما بالاخر فلا يصح ما ذكرت لانا نقول قولنا الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل بمنزلة قولنا المفعول مع الفعل كالفاعل مع الفعل بل هو المقصود بالاصالة كما سبقت اليه اشارة ثم انه حكم الشارح برجوع الضمير في تلبسه الى الفعل وفي به الى كل من الفاعل والمفعول مع انه يجوز هنا رجوع الضمير الاول الى كل من الفاعل والمفعول مع انه يجوز هنا رجوع الضمير الى الاول والى وفي به الى الفعل فيكون فيه وجهان على قياس ما سبق لان كلا من الفعل ومتعلقه ملابس لصاحبه فيصح اسناد التلبس الى ايهما وذلك لقول المص في الايضاح فقد اجتمع الفعل والمفعول

Copyright © King Saud University